

الأسس العملية الحديثة في إدارة وتسيير الجماعات المحلية

في إطار معادلة: عصنة محلية - تنمية محلية

Modern practical foundations in the management and management of practical groups Within the framework of an equation: local modernization - local development

ط. د محمد لعمرى⁽¹⁾

باحث دكتوراه - كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)

mermoh.71@gmail.com

تاريخ النشر
20 ديسمبر 2020

تاريخ القبول:
12 نوفمبر 2020

تاريخ الارسال:
14 سبتمبر 2020

المخلص:

تعتبر عصنة التسيير المحلي رهانا فرض نفسه على الدولة حيث عمدت إلى مراجعة أنماطه باليات تمكن من تكريس استقلالية الجماعات المحلية وتعزيز دورها الريادي في التنمية وذلك بالانتقال من تسيير كلاسيكي روييني إلى تسيير استشاري يتماشى مع المستجدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويستجيب لتطلعات المواطن بما يحقق لامركزية التسيير في اطار التنمية المستدامة. وبما أن ارتباط وجوارية الجماعات المحلية بالمواطن والمتعاملين الاقتصاديين يمثل المحور الرئيسي لنجاح السياسة الوطنية عمدت السلطات العمومية الجزائرية في الآونة الأخيرة إلى اتخاذ عدد إجراءات عملية جعلت الجماعات المحلية على خط موازي مع الإستراتيجية الوطنية وفق آليات تدخل تمكنها من تحقيق تنمية محلية من أهمها تحرير المبادرات المحلية التي تثمر وتضاعف إمكانياتها وثرواتها .

الكلمات المفتاحية: الجماعات الإقليمية، التنمية، عصنة، الاستقلالية، تسيير، إجراءات عملية.

Abstract:

The modernization of local management is considered a bet that imposed itself on the state, as it deliberately revised its patterns with mechanisms that enable the independence of local groups and enhance their pioneering role in development, by moving from a classic, routine management to a forward-looking management in line with economic, political and social developments and responding to the aspirations of the citizen in a way that achieves decentralization of management within the framework sustainable development. And since the association and neighborhood of local groups with citizens and economic dealers is the main axis for the success of the national policy, the Algerian public authorities have recently taken several practical measures that put the local groups on a parallel line with the national strategy according to intervention mechanisms that enable them to achieve local development, the most important of which is the liberation of local initiatives. That value and multiply its capabilities and wealth.

Key words: regional groups, development, modernization, independence, management, practical measures.

مقدمة:

التنمية المحلية في إطار معادلة عصنة محلية - تنمية محلية هي عملية إعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع لكي تتيح استخدام الموارد المحلية الإقتصادية والبشرية لبناء قاعدة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية للمجتمع بما يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستوى الوحدات المحلية إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وادماجها في منظومة التنمية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم والتنمية على المستوى الوطني.

فهي إذن مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق النماء الإقتصادي الفعال الذي يحافظ على موارد الدولة ومبدأ يتعارض مع مبدأ الدولة المتدخلة أو المركز ولإيجاد توازن بينهما عمدت الجماعات المحلية إلى اعتماد أساليب وأسس حديثة في إدارته وتسيير مرافقها العمومية.

الهدف من الدراسة: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية للبحث في آليات الإصلاح المستحدثة لتمكين الجماعات المحلية من الانتقال من الدور الخدماتي الكلاسيكي إلى وظيفة إقتصادية تحقق استقلاليتها وتجد في إطارها لامركزية التصرف وبالتالي تنمية محلية تتوافق والمقاربة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية في آن واحد.

الإشكالية الأساسية: إلى أي حد استطاعت آليات العصنة المعتمد في إطار أسس التسيير الحديثة للمرفق العام المحلي من استرجاع دوره التنموي وتحقيق الاستقلالية في تسييره؟

المنهج المتبع في الدراسة: بجدر بنا استقراء ما جاءت به النصوص القانونية والتنظيمية حول موضوع معادلة: عصنة محلية / تنمية محلية، وكذا الإجراءات العملية التي تجسدت ميدانيا على المستوى المحلي ونتائجها على الدولة والمواطن ولتنقيح هذه الوثائق القانونية والدراسات ذات الصلة يقتضي اعتماد دراسة تحليلية استقرائية ترافق المنهج الوصفي.

تساؤل اعتمدت الإجابة عليه في خطة من ثلاث محاور:

المحور الأول: التدابير الرامية لترقية عصنة آليات تمويل الجماعات المحلية.

المحور الثاني: التحول من حكمة تقليدية إلى حكمة إلكترونية.

المحور الثالث: تنشيط الإستثمار المحلي ودور المجتمع المدني في تفعيله.

المحور الأول: التدابير الرامية لعصرنة آليات تمويل الجماعات المحلية

جاء مشروع تكييف قانوني الجماعات الإقليمية والجبائية المحلية ليرقي بمرفق الجماعات المحلية لتقديم خدمة نوعية ويسمح للمجالس المنتخبة من استقلالية التصرف في إطار مقارنة شاملة تندرج ضمن تسيير تشاركي قائم على تشجيع المبادرة الاقتصادية وخلق الثروة على المستوى المحلي.

أولا - صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية CSGCL :

إن نظره السلطات العمومية لتطوير التنمية المحلية وتعزيز الإستقلالية المالية للجماعات المحلية جعل منها تعيد النظر في عصرنة آليات التمويل المحلي وفي كفاءات تسييره من خلال صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية CSGCL.

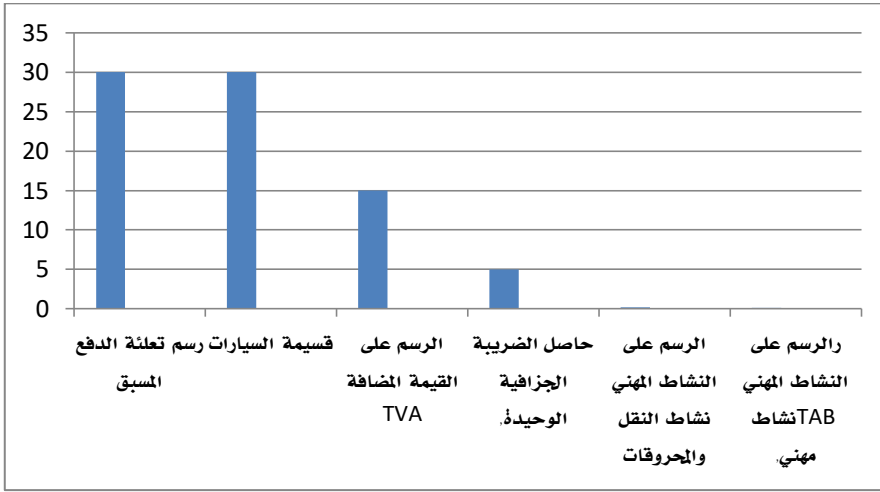
1- التعريف بالصندوق:

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئ بمرسوم تنفيذي رقم 266/86 بتاريخ 1986/11/04، مهمته تقديم إعانات ومساعدات مالية لأجل إرساء التضامن ما بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية المدفوعة من طرف الدولة وتوزيعها إما لتغطية الإنفاق أو لمجابهة الكوارث والتقييم بالوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية كم يساهم في منح إعانات لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار محلي أو مشترك بين البلديات.¹

2- رفع نسبة التمويل المحلي من طرف الصندوق:

لقد ساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تغطية العجز الذي تعرفه البلديات والولايات خلال السنوات العديدة لكن هذه الأداة عرفت تراجعاً في مصادر تمويلها مما توجب استحداث مصادر تمويلية جديدة تسمح لها بأداء دورها وبما يمكن تطبيقه على مستوى البلديات داخل نفس الولاية حيث سمح بإنشاء صندوق ما بين البلديات تطبيقاً للمادة 68 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وكذا التأمين على المشروع الذي يشكل الضمان الكافي على القروض الممنوحة للجماعات المحلية كونها أشخاص اعتبارية.

جدول التالي يوضح نسب تمويل الصندوق لفترة 2000-2017²



المصدر توزيع الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للفترة 2000-2017.

لم تنحصر تدخلات الصندوق في تنمية قدرات الجماعات المحلية من خلال توزيع الإيرادات التي أعطيت له بل أصبح يساعدها بواسطة نظام يقوم على خصائص البنوك بإقامة شراكة بين الممولين والمستفيدين على أساس أهداف قياسية ومعايير تقنية متفق عليها.

الجدول يبين حجم الإعانات الممنوحة للبلديات المقدمة في شكل خدمات³

الرمز	تسمية الخدمة	مبلغ الخدمة	الملاحظات
01	منحة معادلة التوزيع بالتساوي	73.66 مليار د ج	استفادت من الإعانة الاستثنائية للبلديات 281
02	منحة الخدمة العمومية	06.00 مليار د ج	بلدية كانت تعاني عجز كبير في ميزانيتها لتغطية بعض النفقات الإجبارية في شكل ديون.
03	الإعانات الاستثنائية لفائدة البلديات	08.04 مليار د ج	
04	منحة صيانة وحراسة المدارس الابتدائية	15.25 مليار د ج	
05	بالإطعام المدرسي. التكفل	35.09 مليار د ج	
06	الإعانات المالية للتجهيز لفائدة البلديات	30.12 مليار د ج	
	المجموع:	166.81 مليار د ج	

المصدر مجلة الداخلية مجلة دورية تصدر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

3- الآليات الحديثة لتمويل الصندوق.

من بين الآليات الحديثة لتمويل الصندوق؛⁴

• منح قروض مؤقتة لتمويل المرافق العمومية والنشاطات المنتجة للمداخيل كمصدر جديد في التمويل.

• السماح لها بمنح قروض موجهة لتمويل مشاريع منتجة بهدف الرفع من أملاك الجماعات المحلية ومؤسساتها العمومية في شكل مساهمات ظرفية قابلة للاسترجاع ومخصصة وبالتالي بعث وإقرار إمكانيات مالية للصندوق من استرجاع القروض المجدولة.

• التضامن الاجتماعي من خلال منح إعانات بغرض توزيع عادل للأموال.⁵

ثانيا - مخصصات مخططات البلدية للتنمية؛

كما هو معلوم أن التخطيط المحلي يسمح للفرد بالمساهمة في رسم وتنفيذ المخططات والبرامج الوطنية والإقليمية وبالتالي يعتبر آلية للتنمية المحلية لانجاز وتحقيق البرامج التنموية للاستثمار والتجهيز العمومي على المدى القصير والمدى الطويل فهو يهدف إلى رصد إمكانيات ووسائل وأهداف التنمية.

والمخططات نوعين: مخططات البلدية للتنمية هي مخططات شاملة للتنمية فهي تجسد اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية وتمس كل الجوانب ذات العلاقة المباشرة بالمواطن فهي دعامة للقاعدة الاقتصادية والمخططات القطاعية للتنمية هي برامج متركزة تتعدي اقليم البلدية وحتى الولاية، هذا الاختلاف غير من نظره السلطات العمومية في معايير وإجراءات تخصيص اعتماداتها وتوزيعها قبل 2019 وبعدها.

1- المخططات البلدية للتنمية الممولة على حساب ميزانية الدولة؛

تعد هذه المخططات اليات هامة نظرا لدورها في دفع عجلة التنمية المحلية حيث تعتبر المخططات التنمية البلدية تجسيدا للامركزية على المستوى المحلي كونها أحد

موارد التنمية المحلية من جهة ومن جهة أخرى من أهم صلاحيات المجلس الشعبي البلدي فهو من يعدها بناء على انشغالات المواطن ويسهر على تنفيذها، تشمل التطهير، الصحة، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، النظافة، البيئة، التهئية الحضرية، الثقافة.....، وقد بينت النصوص القانونية⁶ شروط تبليغ وتسيير وتنفيذ الإعتمادات المخصصة من طرف الدولة للمخططات البلدية للتنمية وطبيعة العمليات المسجلة بعنوان هذه البرامج وكذا تحديد دور المتدخلين في تنفيذها وكيفية توزيعها سنويا على الولايات.⁷

ومن الأولويات التي ينبغي تمويلها عبر هذه البرامج خاصة مشاريع التطهير، فك العزلة، مياه الصالحة للشرب...الخ.

الأسس العملية الحديثة في إدارة وتسيير الجماعات المحلية في إطار معادلة: عصرية محلية - تنمية محلية

جدول يوضح تطور الإعتمادات المالية الممولة على حساب ميزانية الدولة بعنوان المخططات البلدية للتنمية للفترة ما بين 2000 - 2018؛

المخططات البلدية للتنمية الخماسية		الإعتمادات المخصصة
الخماسي 2000 – 2004		175 مليار دينار
الخماسي 2005 – 2009		437 مليار دينار
الخماسي 2010 – 2014		434 مليار دينار
الخماسي 2015 – 2019	سنة 2015	100 مليار دينار
	سنة 2016	36 مليار دينار
	سنة 2017	70 مليار دينار
	سنة 2018	100 مليار دينار
المجموع الإجمالي للفترة: 2000-2018		1352.4 مليار دينار

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

2- مظاهر اصلاح معايير توزيع مخصصات مخططات التنمية للبلدية؛

في السابق كانت عبارة عن مخصصات تمنح سنويا للبلديات بعنوان ميزانية التجهيز في شكل مساهمة من جهة لتمويل عدد من العمليات الجوارية قصد تقريب مستويات التنمية بين البلديات وبعث ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والاستجابة بالسرعة والفعالية للازمتهن للإحتياجات الأساسية المعبر عنها محليا من طرف السكان لكن لإحدودية المداخيل بين البلديات أعيد النظر في معايير التوزيعها.

أ - معايير توزيعها؛

توزع مخصصات هذه المخططات حسب المعايير التالية:



المصدر وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

ب- المعايير المعتمدة في منح المخصصات المالية :

تمنح هذه المخصصات من طرف الوالي بصفته المسئول الأول على تنفيذها ومتابعتها مع منح الأفضلية للبلديات التي لا تملك الموارد المالية اللازمة التي تمكنها من التكفل على عاتق ميزانيتها ببرامج التجهيز وتفضيل المشاريع ذات الأثر المباشر على تحسين معيشة المواطنين تفاديا للعمليات المتكررة كل سنة كتجديد أرصفة مثلا والتكفل بعمليات أكثر أهمية مثل فك العزلة، التربية، النقل المدرسي... وغيرها.⁸

المحور الثاني: التحول من حكمة تقليدية إلى حكمة إلكترونية :

قصد بالحوكمة أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة وفق الترجمة العلمية أو النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها وقد جاء تشريع الجماعات المحلية متمشيا مع المناخ الجديد الذي عرفته الدولة حديثا وفرضه الواقع في إطار الإصلاحات السياسية التي مست مكانة البلدية كجماعة إقليمية أساسية لا مركزية مكلفة بتطبيق وتنفيذ البرامج الحكومية والسياسة العامة للدولة من جهة، والنهوض بالمرق العام المحلي من خلال عصنة الإدارة الجزائرية الكترونيا التي انعكست بدورها على الأسلوب والنمط الإداري المتبع في تسيير الجماعات المحلية.⁹

أولا - مشروع البلدية الالكترونية :

تم تجسيد هذه الرؤية ضمن أنظمة المعلوماتية ولوحات القيادة لتسيير ناجع لمرق عام عصري حيث تمثلت في أنظمة معلومات موجهة للتسيير الإداري المحلي هدفه تبادل معلومات مع المصالح المركزية كما¹⁰ تهدف هذه أنظمة على المستوى المحلي إلى الاستغلال الأمثل للمعطيات للوصول إلى نظرة شاملة لما هو موجود في الواقع والقدرة على تنفيذ الاستراتيجيات بالإضافة إلى ضمان تنفيذ أحسن للقرارات بفعالية ونجاعة.¹¹

1- البلدية الالكترونية :

هي مجموعة النتائج المتوقع تحقيقها في فترة زمنية من 03 سنوات إلى 05 سنوات تركز أساسا على جودة الخدمة المقدمة للمواطن وفق إجراءات التنسيق والمتابعة والإعلام والاتصال والرقابة البيداغوجية المستمرة التي تعتبر حلقة ضرورية لنجاح أي خطة تسيير بالنتائج بالإضافة إلى توفير المعلومات المتعلقة بمختلف العمليات والأنشطة لمساعدة المسيرين على تقييم الأداء ومعرفة مدى تحقيق الأهداف المرجوة وبالتالي يمكن تصور لكل بلدية مشروع بمفهومه العلمي ينظم جميع أنشطتها على المستوى القريب والبعيد.

2- أهداف مشروع البلدية الالكترونية :

يهدف مشروع البلدية الالكترونية إلى :

الأسس العملية الحديثة في إدارة وتسيير الجماعات المحلية في إطار معادلة: عصنة محلية - تنمية محلية -

❖ تقديم خدمة عمومية سريعة بأقل تكلفة و يرسخ تعميم استخدام التكنولوجيا الإعلام والاتصال.

❖ يتيح للمواطنولوج إلى خدمات الإدارة عبر قنوات كثيرة: الشبابيك، الهاتف، الانترنت... الخ.

❖ الانتقال من التسيير الإداري الذي ظل يعتمد على استخدام الورق إلى تسيير إلكتروني دون ورق.

كما ينتظر تحقيق جملة من النتائج من خلال إنشاء واجهة واحدة تشمل تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات وتحسين الإدارة وترقية إنتاجيتها وفعاليتها، تحسين الاتصال الداخلي من أجل تقديم أفضل خدمة عمومية لتحقيق علاقة جديدة بين الإدارة والمواطن.

3- منصة الخدمات الإلكترونية عبر الانترنت؛

يمثل هذا المشروع أحد أهم النتائج المحققة بحيث يستطيع إعلام المواطن ومشاركاتهم في الشؤون العامة وإبداء آراءهم بخصوص سير بلدياتهم والتعبير عن حاجاتهم وكذا اقتراحاتهم مع نشر اقتراحاتهم المقبولة والاطلاع على مجمل المشاريع المسجلة في إطار الميزانية التشاركية، وكذا مداولات المجالس الشعبية البلدية وقرارات الهيئة التنفيذية وبرامجها وجدول أعمالها والمواعيد الكبرى بالبلدية من احتفالات، توزيع قوائم المستفيدين لقاءات المجتمع المدني.¹²

ثانيا - عصنة طرق تقديم الخدمات العمومية المحلية؛

يكن تسيير الخدمات العمومية التي تسهر الجماعات المحلية علي توفيرها في انجاز مشاريع هامة تحضن معظم الخدمات العامة وذلك بتسطير برامج تستجيب لتطلعات المواطن والإدارة علي السواء وتسهر على تنفيذها في إطار صلاحياتها لاسيما في مجال تنظيم الطرقات، التعمير، تدابير تشجيع الاستثمار، نظافة المحيط وفق مخططات ترقى بالخدمة العمومية من أهمها؛

1- تكريس هيئة حضرية مبنية علي أسس علمية حديثة لتسهيل تنقل المواطنين والأجانب وكذا تدخل مختلف المصالح الخدمائية العمومية والخاصة كالأمن الوطني والحماية المدنية وخدمة الطوارئ الطبية والمساعدة والبريد والاتصالات¹³ وإشرافها المباشر على خلق المشاريع الاستثمارية المحلية.

2- متابعة انجاز وتسيير المشاريع الاستثمارية المحلية ذات العلاقة بالخدمات العمومية ذات الطابع الاجتماعي على غرار فضاءات الراحة والترفيه وهياكل الشباب والصحة مثل غابات الاستجمام وحدائق التسلية....الخ.

ثالثا - تكثيف قنوات الاتصال - الاتصال الرقمي :-

هناك شكلين من الإتصال تتطلبهما الإدارة المحلية هما: الاتصال المؤسسي الذي يتحدد في ما يسمى خطة اتصال المؤسسة، والاتصال بين الأفراد الذي يتحدد بما يسمى بخطة الاتصال الداخلي لأجل تعبئة وفاعلية العنصر البشري.

الجماعات المحلية سعت لتجسيد هذه الخطة على مختلف مستوياتها من خلال تطبيق مشروع البلدية الذي يتم تحديد المسؤوليات وفق ورقة طريق يحاسب على نتائجها المسؤول المحلي مع إعادة النظر الدائم في تطبيق الإجراءات والهدف وذلك بتقييد سنوي يسمى الندوة التقييم لمشروع البلدية القائمة على أساس التقييم والتسيير المستمرين وفق تقديم خطة تكوين سنوية خاصة بموظفي الجماعات المحلية مما يضيف صفات التميز على المرفق المحلي قائمة على جودة ذات خدمة مستمرة وإنفاق في حدود ما تقتضيه النتيجة.

رابعا - اعتماد أسس التسيير الحديثة للمرفق العام المحلي:

هي آليات حديثة اعتمدها المشرع الجزائري عند تقنين قانون الجماعات المحلية لتوافق أكثر مع التغير الإقتصادي والاجتماعي يركز على مبدأ تحديد الهدف أو ما يسمى التسيير بالنتيجة تكون إجراءاته عملية وواقعية بالإضافة إلى الإلتزام والجودة والنوعية في الخدمة المقدمة.¹⁴

أما بالنسبة لأسس تسيير المرفق العام المحلي وقواعد المناجمنت، فتقتضي التنمية المحلية المستدامة توفر قيم تجعل من المرفق العام المحلي مرفقا يقدم أنشطة شفافة ويراعي المحيط، مرفق عام مرتبط بالمواطن مما حتم على الجماعات المحلية تجسيدها في الواقع بإجراءات عملية عصرية امثلت في¹⁵ :

- ❖ أنشطة المناجمنت العام التي تعتمد بالخصوص على فريق العمل.
- ❖ التنظيم والتبادل والتفويض الذي يعتبر أساس قاعدة فريق العمل.
- ❖ تحديد بوضوح الخدمات التي يقدمها المرفق العمومي والأشخاص الموجهة إليهم
- ❖ التوقع ورسم الخطوط والمعطيات وفق تشخيص.
- ❖ التخطيط القريب من القرار والعمل على التكفل بالأنشطة بصورة منتظمة لا عشوائية من خلال مجموعة أهداف تسطرها الهيئات التنفيذية يصادق عليها المجلس ويعرضها للإعلام على المواطنين.

المحور الثالث: تنشيط الاستثمار المحلي ودور المجتمع المدني في تفعيله

سعت السلطات العمومية إلى تجسيد خارطة طريق من أجل إستراتيجية محكمة في استعمال الطاقة وترشيد استهلاكها على مدى المتوسط من خلال اللجوء تدريجيا نحو تطوير الطاقات المتجددة على المستوى المحلي للحفاظ على المنتج الطاقوي للبلاد من جهة، ومن جهة ثانية إشراك فعاليات المجتمع المدني في تنشيط الاستثمار المحلي الذي يساعد في خلق ثروة مالية لمواجهة العجز المالي الذي تعرفه ميزانيات الجماعات المحلية وينعكس سلبا على الساكنة.

أولا - الانتقال الطاقوي المحلي وآليات تجسيده محليا:

انتهجت الجماعات المحلية استراتيجية عصرية في الانتقال الطاقوي لتخفيف العبء الخدماتي والمالي على ميزانياتها في إطار سياسة ترشيد النفقات والحد من العجز المالي الذي عرفه مجال الطاقة كخدمة عمومية الزامية وذلك باللجوء إلى الطاقة المتجددة جاءت بنتائج ايجابية على ميزانية الجماعات المحلية.

1- نتائج الإستراتيجية الإنتقال الطاقوي وانعكاساتها على ميزانية الجماعات المحلية:

لقد حقق اعتماد إستراتيجية الانتقال الطاقوي بعض النتائج المقبولة على مستوى استهلاك الطاقة وكذا معافاة ميزانيات الجماعات المحلية من العجز الذي كان يفرضه من تمويل إضافي حيث تمثلت النتائج فيما يلي:¹⁶

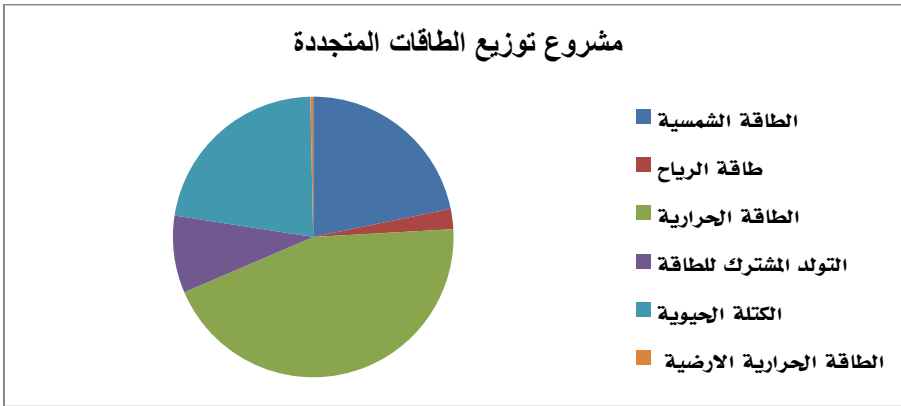
❖ استغلال الطاقة المتجددة النظيفة ب 55 بلدية خلال الموسم الدراسي 2018/2019 كإنطلاقة أولية بإعتماد تمويل من الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وهذا قصد زرع حس توعوي بالطاقات المتجددة ودورها التنموي في أذهان تلاميذ المدارس الابتدائية.

❖ إدراج هذه العملية ضمن برنامج تهيئة الشواطئ والغابات الترفيهية والمخيمات الصيفية على مستوى 14 بلدية ساحلية حيث تم رصد 600 مليون د.ج سنويا.

2- رؤية الجزائر المستقبلية في استهلاك الطاقات المتجددة في أفق 2030:

إن إنجاز مشروع الطاقات المتجددة المطلوبة خلال الفترة 2015 - 2030 ما يقدر ب: 22000 ميغاواط حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منها بحلول 2020 وسيحقق في أفق 2030 حصة معتبرة من الطاقات المتجددة بنسبة 27 بالمائة من الحصيلة الوطنية لإنتاج الطاقة وسماح بإنتاج 22000 ميغا واط من الطاقات المتجددة مما يوفر ادخار 300 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يعادل الاستهلاك الوطني ب 08 مرات لسنة 2030.¹⁷

جدول يوضح توزيع الطاقات المتجددة:



مشروع الطاقات المتجددة المطلوبة خلال الفترة 2015-2020 ما يقدر بـ 4500 ميغاواط منها بحلول 2020.

ثانياً - آليات تعزيز مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية:

قبل التطرق لآليات تعزيز مشاركة المجتمع المدني بالتنمية المحلية والوسائل التي تربطه بها لابد من التعرّيج على مفهومه حسب نظرة علماء الاجتماع وكتاب قطاع الأعمال والمشاريع الحرة.

1- المفهوم الإصطلاحي للمجتمع المدني:

أ- المفهوم الكلاسيكي:

هو تلك مجموعة المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، أو شبكة منظمات مستقلة ذاتياً تتواجد على المستويات المحلية والوطنية والدولية تمارس دوراً كبيراً في ضمان السلام والأمن بمفهومه الواسع.¹⁸

ب- المفهوم المعاصر:

المجتمع المدني يعبر عن رسالة اجتماعية من القيم والأفكار والممارسات الحضارية المساهمة في البنية التحتية للمسيرة الديمقراطية ينحصر في الطبقة الواعية والفعالة والمنظمة وينقسم إلى:

❖ مجتمع مدني مهني لا يتعامل مع السياسة مباشرة.

❖ مجتمع مدني سياسي ينحصر في المنظمات السياسية الهادفة إلى كسب السيطرة على الحكومة أو المشاركة فيها أو ممارسة دور المعارضة.¹⁹

2- المفهوم القانوني للمجتمع المدني.

يمكن اعتبار المجتمع المدني ذلك الإطار الذي يجمع أشخاص منظمين يعملون لهدف غير مكسب في إطار القانون لترقية نشاطات ذات طبيعة مهنية واجتماعية وعلمية... ❖ وعليه تمثل

الجمعيات الإطار الرئيسي لنشاط المجتمع المدني الذي أصبح في الدول المعاصرة أحد أدوات المشاركة الديمقراطية التي تعتبر وسيلة مكملة وأساسية لعمل البرلمان والهيئات المحلية.²⁰

3- وسائل تفعيل العلاقة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني:

تتمثل وسائل ربط العلاقة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني في تلك المبادرات الأنشطة التي تقوم بها فعاليات المجتمع المدني بمعية الهيئات المنتخبة ضمن الأطر والأنظمة التي يحددها القانون لكل منهما بحيث تختلف علي حسب مستوى كل هيئة تندرج هذه الوسائل في ما يلي:

أ- عند اقتراح المشاريع ذات الشأن المحلي:

باشرت الجماعات الإقليمية إلى خلق آليات مساهمة عن طريق تشجيع إنشاء جمعيات المنتفعين ومستعملي المرفق العمومي المحلي من الخدمات وتنظيم لقاءات دورية مع هذه الجمعيات في ظل حوارات واستشارات تعد علي ضوءها السياسات العمومية المحلية بما فيها المشاريع الاستثمارية وكذا تنظيم عمليات صبر آراء حول علاقة الإدارة بالمواطن تبرز مدى اطلاع المواطن بالقضايا المتعلقة بمحيطه المعيشي²¹ مع اشراك المجتمع المدني عند اقتراح المشاريع على مستوى البلديات بل وأكثر من ذلك تمكين المجتمع المدني من إحداث شراكة دولية في الإطار التعاون الدولي وتبادل الخبرات التي تتوافق مع البرامج والأهداف وإن كانت هذه المشاركة الدولية حكرا على الجمعيات الوطنية دون الجمعيات المحلية.²²

ب- عند اعداد والمصادقة علي مخططات التهيئة والتعمير:

أكد المشرع الجزائري من خلال المادة 15 من القانون 29/90 علي ضروره استشاره الجمعيات المحلية والمنظمات المهنية أثناء إعداد المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، ومخططات شغل الأراضي حيث منح لفعاليات المجتمع المدني فرصة الحضور عند إعداده وأكد علي ضروره وضع هذه المخططات للاستقصاء العمومي وبعد المصادقة عليها تحت تصرف الجمهور²³ وهذا ما يثبت مشاركة المجتمع المدني للجماعات الإقليمية.

ج- في مجال ترقية وحماية البيئة:

كرس التشريع المتعلق بالبيئة دور المجتمع المدني في مجال ترقية وحماية البيئة وعلاقته مع الجماعات الإقليمية من خلال استعانة هذه الأخيرة ببراج الجمعيات الناشطة في هذا المجال واستشارتها كما مكن كذلك للجمعيات أن تتأسس كطرف مدني تلقائيا أو بتفويض مكتوب من طرف المتضرر في جميع الدعاوى التي تمس المصلحة العامة للمواطن والدولة بالإضافة إلى دورها الرقابي في الكشف عن انتهاكات التي تمس البيئة إلى جانب مصالح الجماعات الإقليمية.²⁴

4- مشاركة الحركة الجمعوية في تسيير الشؤون المحلية.

تمثل الجمعيات كاشف للميولات الاجتماعية على المستويين المحلي والوطني وتساهم في تسطير السياسات العامة على المستوى المحلي من خلال الغطاء القانوني الذي وفره لها المشرع²⁵ فنشاطها يساهم في تطوير دور الفرد في الجماعة بإشراكه في القرار الإداري الذي يندرج ضمن النظره الجديدة للحكومة المحلية وبعث نمط جديد لممارستها ليصبح الفرد يفكر من زاوية المواطنه بشعوره وأنه لابد عليه أن يسلك سلوك يجمع بين الواجب العمومي والحق الشخصي من أجل الصالح العام الذي يمزج بين الجانب السياسي والإداري والاجتماعي.²⁶

كما أن المشرع الجزائري لم يقيد مجال تأسيس ونشاط الجمعيات بحيث أقر في دستور 2016 على ضروره دعمها لتشجيعها على ممارسة نشاطاتها كما وسع من الإجراءات المتعلقة بتأسيسها في إطار القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات²⁷ وجعل من أهداف تأسيسها ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والديني والعلمي والتربوي والثقافي على الخصوص وهي أنشطة تشترك فيها مع الدولة.²⁸

كما كفل تمويلها الذي يعد الشريان النابض لبقائها من خلال إعانات مالية تحصل عليها من ميزانية الدولة والجماعات المحلية بنسبة 03 بالمائة كتخصيص خاص مباشر في ميزانية البلديات لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية،²⁹ إضافة إلى مواردها الذاتية التي تمكنها من إبرام عقد برنامج يتلاءم والأهداف المسطرة تتطابق لقواعد الصالح العام وبذلك أصبحت الجمعيات تمثل تركيبة بين العنصر الاجتماعي والعنصر العمومي وتشكل قناة هامة لإنقاص الطلب على الدولة والتخفيف من مسؤوليتها.

الجدول يوضح تعداد الجمعيات وتصنيفها على المستوى الوطني؛

الجمعيات	العدد	الملاحظات
الجمعيات المهنية	3013 جمعية	
الجمعيات الدينية والثقافية والرياضية	22129 جمعية	
الجمعيات البيئية والسياحة والترفيه	1571 جمعية	
الجمعيات لجان الأحياء.	3136 جمعية	
الجمعيات حماية المستهلك.	133 جمعية	
الجمعيات أولياء التلاميذ.	14100 جمعية	
الجمعيات الشباب والأطفال.	2387 جمعية	

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

خاتمة:

ما يمكن استخلاصه أن السلطات العمومية رصدت كل الوسائل المادية والبشرية لفائدة الجماعات المحلية لتلعب دورها السياسي والاقتصادي من خلال التكفل بأنشطة المواطن وبمشاركته من جهة ومن جهة أخرى جعلها نقطة انطلاق لمشاريع تنمية لأجل دحر البيروقراطية وصولاً إلى إدارة إلكترونية في إطار تحقيق معادلة عصنة محلية / تنمية محلية.

النتائج:

إن ما يؤكد حرص السلطات المركزية في جعل الجماعات المحلية مواكبة للسياسة الوطنية ومنتجة لتنمية محلية يتجسد من خلال تشجيع المبادرات المحلية وعصنة اليات التسيير المحلي وكذا تحسين العلاقة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني. هذه الإجراءات وغيرها ساعدت على خلق أساليب تمويل حديثة مكنت الجماعات المحلية من تغطية الخدمة العمومية وتقديمها على أحسن وجه وكذا بناء الثقة بينها وبين جميع الفاعلين.

اقتراحات:

- استصدار نصوص تشريعية وتنظيمية تمنح الجماعات المحلية صلاحيات واسعة تمكنها من مسير التحديات.
- منح الاستقلالية المالية للجماعات المحلية لتمكينها من استغلال ثرواتها بصفة فعلية من خلال الغاء الرقابة القبلية والاكتفاء بالرقابة البعدية المتمثلة في الرقابة القضائية والشبه القضائية.
- فتح مجال الاستثمار الوطني والاجنبي امام الجماعات المحلية لأجل خلق الثروة والمساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية.
- تزويد الجماعات المحلية بالموارد البشرية الكفاء لتتماشي والعصنة المستحدثة في جميع المجالات بما يتلائم مع امكانياتها ومهامها.
- اشراك فعاليات المجتمع المدني في عمليات التشاور عند اتخاذ القرار المحلي.

الهوامش:

¹ - انظر المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 2014/03/24 المتضمن إنشاء الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية المعدل والمتمم.

² - وصيف فايزة، خير الدين عمر ملوكي. صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومساهمته في دعم التنمية المحلية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، مجلد 02، العدد 02 سنة 2018. ص 56.

- ³ - مجلة الداخلية مجلة تصدر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية العدد 0، سنة 2018.
- ⁴ - انظر المرسوم التنفيذي رقم: 116/14 المؤرخ في 24/03/2014 المتضمن إنشاء الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية المعدل والمتمم. مرجع سابق.
- ⁵ - طيب ماتلو، مكانة المالية المحلية في إصلاحات الدولة، ندوة مجلس الأمة حول مدى تكيف نظام الإدارة الجزائرية المحلية مع الحقائق الوطنية الجديد، مجلة الفكر البرلماني 2011. ص 49
- ⁶ - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21/02/2013 المحدد لمعايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان المخططات البلدية للتنمية.
- ⁷ - المرسوم التنفيذي رقم 98/227 المؤرخ في 13/07/1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.
- ⁸ - مذكره توجيهية رقم 0063 بتاريخ 04/02/2019 تتعلق بكيفيات تحضير وتنفيذ المخططات لبلدية للتنمية بعنوان سنة 2019 صادره عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.
- ⁹ - شيبوط سليمان كبير مولود دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية مقال ألقى بملتقى تحديات الإدارة المحلية منظم بجامعة الجلفة في 27-28/11/2010.
- ¹⁰ - "مجلة الداخلية" مجلة دورية تصدر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ملف العدد: "مديرية السندات والوثائق المؤمنة"، العدد 2، جويلية 2018. ص ص 32-39.
- ¹¹ - مجلة الداخلية العدد 2 جويلية 2018. ص 28، مرجع سابق.
- ¹² - صفوت المبيضين، حسين الطراولة، توفيق عبد الهادي، المركزية ولللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار البازوري العلمية، للنشر والتوزيع، الأردن، 2011. ص 95.
- ¹³ - المرسوم الرئاسي رقم 14-01 المؤرخ في 05/01/2014 المتضمن المحدد لكيفيات تسمية الأماكن والمباني والمؤسسات العمومية مرجع سابق.
- ¹⁴ - انظر مجلة الداخلية مجلة دورية تصدر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية. - فبراير 2018. ص 53 وما يليها مرجع سابق.
- ¹⁵ - محاضرة للدكتور عبد الحق سايجي تاريخ 18 يناير 2018 بقاعة المؤتمرات، عبد اللطيف رحال، بمناسبة اللقاء الوطني بمناسبة الذكرى 51 لتأسيس البلدية. انظر مجلة الداخلية مجلة دورية تصدر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية العدد 0 - فبراير 2018. ص 53 وما يليها.
- ¹⁶ - تم إنجاز 40 مدرسة نموذجية واستبدال المصابيح الكلاسيكية ب 9200 مصباح اقتصادي عبر 31 بلدية كتحجبة حيث تساهم البلدية في تجسيد هذا المشروع بنسبة 50 بالمائة من نسبة التمويل الإجمالي، واستبدال 60 بالمائة من المصابيح التقليدية بمصابيح " ليد " قلل من التكلفة السنوية للإنارة العمومية من 8.4 مليار د.ج إلى 5.6 مليار د.ج وكذا برنامج الإنارة العمومية الذاتية الذي يمتد إلى 03 سنوات إلى غاية 2021 مما سيسمح بتخفيض استهلاك الكهرباء ب 61 ميغاواط في السنة وهو ما يعادل توفير 277 مليون د.ج. بالمقابل أظهر تشخيص الاستهلاك الطاقوي وحجمه على ميزانية الجماعات المحلية أثبت أنه في أفق 2020 سيتم تزويد مدرسة واحد بكل بلدية بالطاقة المتجددة ليصبح العدد 1541 مدرسة وانجاز مشاريع مدارس نموذجية باستخدام الطاقات النقية وانجاز 100 مسجد نموذجي مزود بالطاقة النقية في أفق 2020.
- ¹⁷ - انظر مجلة الداخلية العدد 03 مرجع سابق.

- 18 - ليندو نصيب، المجتمع المدني الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، لسنة 2006، ص 167.
- 19 - عزمي بشارة، المجتمع دراسة نقدية، ط 7، مركز الأبحاث الدراسات السياسية، بيروت لبنان، 2013، ص 28.
- 20 - شهبوب مسعود، مقاربة حول آليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي مجلة الفكر البرلمان. عدد 21- 2008 ص 78.
- 21 - توصيات ورشة تحسين علاقة الإدارة بالمواطن اجتماع الولاء بالحكومة بتاريخ 01-02/06/2011 بقصر الأمم.
- 22 - انظر القانون رقم: 07/12 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية ج ر عدد 12 بتاريخ 2012/02/29 والقانون رقم: 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية ج ر عدد 37 بتاريخ 2011/07/03.
- 23 - انظر المادة 15 من القانون رقم: 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير ج ر عدد 52 بتاريخ 1990/12/02 المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/04 المؤرخ في 2005/03/14 ج ر عدد 51 بتاريخ 2004/08/15 والمادة 06 /1 من المرسوم التنفيذي 78/91 المؤرخ في 1991/07/07 المعدل والمتمم المحدد لإجراءات المصادقة علي مخططات التهيئة والتعمير ج ر عدد 62 بتاريخ 2005/09/01.
- 24 - انظر المواد 35-38 من القانون 10/03 في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- 25 - انظر القانون رقم 12/06 المتعلق بالجمعيات.
- 26 - محاضرة أقيمت يوم الخميس 2018/01/18 بمناسبة اليوم الوطني لبلدية بالمركز الدولي للمؤتمرات من إلقاء الأستاذ مولود منصور أستاذ القانون الدستوري جامعة الجزائر 1. حول الديمقراطية التشاركية المحلية.
- 27 - انظر المواد: 02-03-15- من القانون 06/12 المؤرخ في 2012/01/10 المتعلق بالجمعيات ج.ر العدد 02 في: 2012/01/02. والمواد 07-08-09 من المرسوم التنفيذي 351/01 المؤرخ في: 2001/11/26 المتعلق بكيفيات مراقبة استعمال إعانات الدولة أو الجماعات المحلية للجمعيات.
- 28 - انظر المادة 93 من دستور 1996 المعدل في 2016 والمواد 34-35 من القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات مرجع سابق.
- 29 - للإشارة هذه النسبة المقتطعة من الإيرادات الجبائية تم تخفيضها من 07 بالمائة إلي 04 بالمائة للمساهمة الولايات في صندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية. ونسبة 03 بالمائة تخصيص كتخصيص خاص مباشر في ميزانية البلديات لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية.